

تحرك عاجل

الاحتجاز التعسفي لمُحتج على منعه من السفر

في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2020، احتُجز المواطن القطري، محمد السليطي، تعسفيًا، بعدما وجه انتقادًا صريحًا لحكومة بلاده على تويتر. وكانت هذه المرة الثانية التي يُحتجز فيها تعسفيًا، بعد أن أمضى خمسة أشهر مُحتجزًا في 2018، من دون أن تُوجه له أي تُهم. ومنع بعد ذلك من السفر من دون أي مبرر قانوني. وبعد احتجاجه على منعه من السفر على تويتر، احتُجز مُجددًا دون أن تُوجه له تهمة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

سفير قطر لدى المملكة المتحدة يوسف علي الخاطر

Embassy of the State of Qatar

1 South Audley St. London W1K 1NB

Twitter: @QatarEmb_London

سعادة السفير

تحية طيبة وبعد ...

في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2020، احتجزت السلطات القطرية محمد السليطي، بعدما نشر تغريدات على تويتر احتوت على انتقادات للحكومة. ووصلت أربع مركبات بلا لوحات رسمية إلى منزل محمد بالدوحة، وأخذته ضباط من أمن الدولة يرتدون ملابس مدنية ولم يُظهروا شارات تعريف. وأكد قطريون مقربون من محمد لاحقًا على عدم وجود أي بلاغات واضحة بحقه لدى الشرطة أو مذكرات باعتقاله، بينما تحققت منظمة العفو الدولية من احتجازه بجهاز أمن الدولة. واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي في أول أسبوعين من احتجازه، ولم يُفصح حتى الآن عن أي تهمة موجهة بحقه، الأمر الذي يجعل حالته حالة احتجاز تعسفي.

وهذه المرة الثانية التي حتجز فيها السلطات القطرية محمد تعسفياً، إذ أوقف في ليلة 17-18 يوليو/تموز 2018، في أثناء مروره عبر المطار بالدوحة، خلال توجهه في رحلة إلى تركيا. واحتجز آنذاك دون أي تهمة لمدة خمسة أشهر، قبل الإفراج عنه دون تحريك أي دعوى جنائية بحقه. وخلال تلك الفترة، كان محمد محتجزاً لدى جهاز أمن الدولة، وهو وكالة تنفيذية سرية تعمل بصلاحيات قانونية واسعة وتتمتع بسلطات استثنائية باحتجاز الأشخاص.

وتمنع السليطي من السفر، دون أي مبرر قانوني، حينما أُفرج عنه أخيراً من الاحتجاز الإداري في 22 ديسمبر/كانون الأول 2018، ليظل محتجزاً بالبلاد لأجل غير مسمى. ولا تتيح قطر أي وسيلة فعّالة للأشخاص كي يطعنوا على قرارات منعهم من السفر، التي يُصدرها جهاز أمن الدولة والنيابة العامة بناءً على سلطتهما التقديرية البحتة. وانتقد السليطي صراحةً قرار منعه من السفر على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى تويتر بشكل خاص. ونشرت منظمة العفو الدولية، في أغسطس/آب من العام الجاري، [بيانا](#) بشأن السليطي وثلاثة مواطنين قطريين آخرين صدرت بحقهم قرارات منع من السفر. وأعاد السليطي نشر بيان المنظمة وتداوله بصورة مكثفة على تويتر خلال الأسابيع القليلة التالية، وكان نشيطاً كذلك في الاحتجاج على السياسة القطرية بشأن منع السفر، فيما أجرى استبياناً على حسابه الخاص، طالباً إلى المواطنين المشاركة فيه وتسجيل تجارب منعهم من السفر.

ونحنكم على إنهاء احتجاز محمد السليطي فوراً. وإذا وُجدت أدلة موثوقة على ارتكابه جريمة معترف بها بموجب القانون الدولي، يجب أن يُوجه له اتهام بذلك، وأن تُتاح له الفرصة للطعن على احتجازه، وعلى التهم المُوجهة بحقه في ساحة المحكمة دون أي تأخير، وإلا فيجب أن يُفرج عنه. ويتحتم أن يُتاح له سبل الاتصال بمحام والتواصل مع أسرته، وأن يحظى بالحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وذلك ريثما يُفرج عنه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

كان يعيش المواطن القطري محمد السليطي بالولايات المتحدة منذ 2015، وقت احتجازه للمرة الأولى في يوليو/تموز 2018. وكان محمد يحمل تأشيرة سارية لعشرة أعوام وكان يعيش بمنطقة ديترويت الكبرى، حيثما شارك في ملكية وإدارة متجر للبقالة بديترويت ومطعم في آن آربر. وكانت أسرته تقيم معه، وكان أبنائه ملتحقين بمدرسة بديترويت الكبرى. وحجز محمد في صيف 2018 رحلة طيران إلى تركيا لقضاء عطلة مع أسرته، إلا أنه احتُجز في أثناء توقفه بمطار حمد الدولي بالدوحة في ليلة 17-18 يوليو/تموز 2018. واحتُجز محمد خلال الأشهر الخمسة التالية لدى جهاز أمن الدولة، وهو وكالة تنفيذية تتمتع بسلطات كبيرة ولا تخضع سوى لسلطة أمير قطر (بموجب [المادة 1 من قانون إنشاء جهاز أمن الدولة](#)). ولم تُوجّه لمحمد أي تهمة أبداً ولم يُسمح له بالتماس سُبُل الدفاع القانوني بشكل فعال.

ووفقاً لما ذكره محمد ومصادر مُقربة منه، يرجع احتجازه في 2018 إلى خلاف مع أسرة زوجته السابقة التي استغلت أحد أقربائها بالنيابة العامة لتثير اتهامات بالمعارضة السياسية بحقه. ونفى محمد والمُقربون منه لمنظمة العفو الدولية اهتمامه بالسياسة، وقالوا إن الانتقادات التي وجهها للحكومة لم تأت سوى بسبب احتجازه التعسفي ومنعه من السفر، حينما أُفرج عنه من السجن في 22 ديسمبر/كانون الأول 2018. وبصرف النظر عن أسباب الاحتجاز، يقع على عاتق الدولة عبء تبرير حرمان أي شخص من حريته. وتشتمل المادتان 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه قطر في 2018، على تدابير الحماية الإجرائية لضمان عدم انتهاك حق الشخص في عدم احتجازه تعسفاً. و**المحت** لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي الجهة المعنية بتفسير ومراقبة التزام الدول الأطراف بالعهد، إلى أن الحق في المحاكمة العادلة المكفول في هاتين المادتين "يقضي... منح المُتهم فرصة الوصول إلى محام على وجه السرعة"، وإمكانية مقابلة محاميه "على انفراد"، فيما يجب أن يتضمن الحق في إعداد دفاع قانوني "الاطلاع على الوثائق وغيرها من الأدلة، على أن يشمل ذلك جميع المواد التي تخطط جهة الادعاء لاستخدامها أمام المحكمة ضد المتهم".

وفي أثناء احتجاز محمد في المرة الأولى، لم تُعرض عليه أي وثائق تتعلق بالاتهامات الموجهة بحقه، ولا بالتهم المحتملة ولا بالتحقيقات، ولم يُقدّم أي دليل يدينه. ولم يتمكن أيضاً من إعداد دفاع قانوني فعّال مع محاميه الذي لم يتسن له التشاور معه سوى مرة واحدة في النصف الثاني من سبتمبر/أيلول 2018. وباستثناء تلك المقابلة، لم يرَ محمد محاميه سوى في المحكمة، وحتى أنه لم يُسمح لهما بالجلوس معاً

ببعض الجلسات. وتنتقل مسؤولية استمرار حبس المتهم احتياطياً بأمر من جهاز أمن الدولة، بعد مرور فترة أولية تصل إلى 30 يوماً على الأكثر على حبسه، بموجب [المادة 7](#) من قانون إنشاء جهاز أمن الدولة، إلى النيابة العامة التي، وفقاً [للمادة 33 البند 2](#) من قانون الإجراءات الجنائية، يجب حينئذ أن تُقدّم حجة تُبرر مواصلة احتجازه أمام المحكمة مرة واحدة كل 30 يوماً. واعتُبرت هذه المُدد الزمنية، في حالة محمد، مسائل شكلية بحتة، ولم يُراعِ حقه في الطعن جدياً في استمرار حبسه الاحتياطي، كما يتضح من عدم السماح له بمقابلة محاميه. واحتُجز محمد، في الأربعة أشهر الأولى، لدى جهاز أمن الدولة، بموقع داخل مُجمّع كبير يضم أيضاً مبنى كبير تابع لوزارة الداخلية ويقع مباشرة إلى شرق الحي المعروف باسم فريج بن عمران. ونُقل إلى مرفق احتجاز آخر، في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، الواقع بجوار جسر المنطقة الصناعية على طريق سلوى المؤدي إلى خارج الدوحة. وأظهرت المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية بصورة مستقلة أن هذا الموقع هو المرفق الرئيس للحبس الاحتياطي بقطر، رغم أنه لا يظهر على الخرائط على الإنترنت. واحتُجز محمد بهذا المرفق خلال الشهر الأخير من احتجازه.

وبعدما أُفرج عنه، مُنع من السفر خارج قطر، ما حال دون عودته لمباشرة أعماله وكسب عيشه بالولايات المتحدة. وكان محمد يتحدث صراحةً وعلى نحو متزايد عن منعه من السفر، وأصدرت منظمة العفو الدولية [بياناً](#)، في أغسطس/آب 2020، يشير إلى منعه من السفر باعتباره أحد العقوبات الإدارية التعسفية العديدة التي تُفرض على المواطنين القطريين. واستشهد محمد بالبيان مراراً وتكراراً خلال الستة أسابيع التالية على حسابه على تويتر، @mohdalsulait74i. واعتُقل من منزله، في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2020، دون مذكرة باعتقاله، على ما يبدو، واختفى حسابه على تويتر فجأةً، رغم أن الكثير من عينات محتوى حسابه، [كدعوته للمشاركة في استبيان على الإنترنت](#) لحصر عدد القطريين ممنوعين من السفر، [لا يزال محفوظاً](#) على موقع مشروع "أرشيف الإنترنت". وبعد احتجازه، راسلت منظمة العفو الدولية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر، والنيابة العامة، ومكتب الاتصال الحكومي، في محاولة لاستيضاح مصيره. وردت اللجنة الوطنية، في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2020، قائلة إن أمن الدولة يحتجز محمد للتحقيق معه بشأن "جرائم تمس أمن الدولة" لم تحدّد. واحتُجز محمد بمعزل عن العالم الخارجي لما يقرب من أسبوعين، بعد احتجازه، ولم يُسمح له، إلى اليوم، سوى بمكالمة هاتفية واحدة فقط لأسرته. وأشار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة، في [تقريره](#) الذي نشره مؤخراً بشأن قطر،

إلى أنه لم يُسمح له، خلال جولته الرسمية إلى الدوحة في 2019، بزيارة مركز احتجاز أمن الدولة، وأن القانون الذي ينظم سلطة الاحتجاز لهذا الجهاز يمنحه قدرًا استثنائيًا من السلطة التقديرية، ما يُثير إشكالية كبيرة، وأن "الفريق العامل قد أُحيط علمًا بأن ممارسات احتجاز كهذه، في الواقع الفعلي، تُقضي إلى حرمان الأشخاص من حريتهم لفترات طويلة للغاية، الأمر الذي ينتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان."

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 21 ديسمبر/كانون الأول 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: محمد السليطي (صيغ المذكّر)